دراسات الشرق

دور الدول الرجعية المجاورة في تاريخ الهجوم الاستعماري

في هذه الحلقة الاخيرة من الدراسة المطولة التي تنشرها « الهدف » حول الاستعمار والرجعية في الخليج العربي المحتل ، نظرة تحليلية على البديل السياسي والعسكري الذي تطرحه الامبريالية في الخليج عبر مشروع « اتحاد الامارات » للابقاء على استغلالها ونفوذها وسيطرتها على شعبنا العربي في هذه المنطقة . وتتضمن هذه الحلقة ايضا تحليلا لمواقع كل من اميركا وبريطانيا والرجعية العربية والايرانية من مستقبل منطقة الخليج .

هذا وكانت الحلقات السابقة قد عالجت وضع الخليج العربي من الناحية التاريخية وركزت على اهميته القصوى بالنسبة للقوى الاستعمارية في كل من الناحية الاستراتيجية – العسكرية والناحية الاقتصادية (نفطية وتجارية ومالية) .

وسوف تتابع « الهدف » في المستقبل رصد وتحليل الاحداث في منطقة الخليج آملة أن تنشر في الاعداد القادمة دراسة عن « الحركة الوطنية الثورية في منطقة الخليج » .

« الهدف »

ونفقات كشافة ساحل عمان تبلغ الآن مليون ونصف جنيه استرليني ومن السهل جدا على امراء الخليج ان يضاعفوا هذا المبلغ مرات عديدة . وبالفعل ترددت معلومات تؤكد ان هذه القوة قد فاز رقمها خلال الاشهر القليلة الماضية التي تلت قرار بريطانيا بالانسحاب العسكري من ١٩٧٠ رجل و ١٠٠ ضابط انكليزي الى حوالي ٤٠٠٠ رجل مع ٤٠٠ ضابط انكليزي .

وكلنا يعرف ان كل امارة باشرت باعداد نعيبها من هذا الجيش فهناك الآن قوة دفاع ابو ظبي وقوة دفاع قطر وقوة دفاع البحرين واخيرا انشئت قوة دفاع راس الخيمة ، وسنعطي عن ذلك مثلين : المثل الاول هو راس الخيمة التي بلغت قوتها ٢٠٠٠ رجل بالعتاد الحديث وتمولهم خزينة السعودية التي تعتبر راس الخيمة نافذتها الخاصة على اتحاد امارات الخليج ، اما قوة ابو ظبي فقد بلغت الى الآن ٢٥٠٠ رجل ومن المخطط لها ٤٠٠٠ رجل وقد ارتفعت تكاليفها من ١٤٢ مليون دينار سنة ١٩٦٧ الى ٥٦ مليون دينار سنة ١٩٦٨ . واصبحت قوات قطر نفسه ١٧٠٠ رجل .

وتعتمد هذه الجيوش ، سواء اكانت محلية او فدرالية ، على العتاد والمدربين البريطانيين : ففي عام ١٩٦٨ مثلا تم التوقيع على عقود من قبل دول منطقة الخليج تبيع بريطانيا بموجبها اكثر من ٥٠ مليون دولار من الاسلحة الثقيلة ، وهذا الرقم لا يتضمن الـ ٢٤ طائرة « لا يتنتج » القاذفة التي اشترتها الكويت منذ ١٩٦٦ .

وفي حزيران ١٩٦٦ اوصى امير ابو ظبي على ١٢ طائرة « هوكر هنتر » من اجل بناء سلاح جوي محلي ، كما اوصى في سنة ١٩٦٨ على عربات مدرعة وزوارق حربية من اجل تجهيز اسلحته الاخرى .

ويريد الشيخ زيد والشيخ خليفة بناء جهاز دفاع جوي واسع وطموح ، شبيه بالجهاز الملكي الليبي السابق (صواريخ أرض – جو ، مدافع « رابير » – شبكة رادارات) وبلغ كلفة المشروع ٢٠ مليون جنيه .

ومن ناحية اخرى أبدى مؤخرا ٢٠٠ ضابط من السلاح الجوي الملكي الرغبة في « التطوع » (!) في جيش امارات الخليج ، وطبعا يدفع لهؤلاء الترفقة معاشات باهظة ، وتتمكن بريطانيا من خلالهم الابقاء على سيطرتها المباشرة على القوات المسلحة « المحلية » في الخليج .

ويلخص الشيخ خليفة رئيس المجلس الاتحادي الوضع العسكري على الشكل التالي : « انه سكون لكل امارة قوة لامنها بالاضافة الى جيش موحد للاتحاد على أن تنضم قوى الامن الداخلي الى الجيش الموحد عند الضرورة » .

وهناك سؤال يمكن ان نطرحه : لماذا هذا الحجم الكبير من المساعدات العسكرية الامريكية في السنوات الاخيرة ؟

يجيب على هذا السؤال ريتشاردسون ، احد كبار وزراء الولايات المتحدة في « الفايننشال تايمز » ، نيسان ١٩٧٠ ، موضحا الوجه الجديد للاستراتيجية الامريكية في الخليج . فيقول ريتشاردسون : « ان اميركا مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة بشكل مساعدات عسكرية واقتصادية » .

واشار ريتشاردسون الى « أن ايران ستنال اكبر قدر من المساعدات الامريكية ، لكي تحافظ على السلام في المنطقة دون الوجود الاميركي » .

واخيرا ، ان قدوم المحافظين الى الحكم في بريطانيا يلقي ضوءا جديدا على اهمية دور ايران في الخليج العربي ، اذ أن الحكومة الايرانية امام احتمال تأخر الانسحاب من قبل المحافظين ، قد اضطرت الى تحديد موقفها من جديد ، بحزم وقوة . فبعد فوز المحافظين في الانتخابات صرح القادة الايرانيون انهم : لم يطلبوا في الماضي الانسحاب البريطاني من الخليج لكن الان وقد قررت بريطانيا الانسحاب في عام ١٩٧١ ، ان تسمح ايران بحدوث اي تحول في « السياسة البريطانية ، وحتى اي تأخر في هذا الانسحاب » . وجدير بالذكر أن ايران انفقت خلال السنوات الاخيرة اكثر من ألفي مليون دولار للتسلح من اجل « حماية امن الخليج » بعد الانسحاب البريطاني ، ولهذا فهي لن تقبل بالرجوع الى الوضع السابق (جريدة لوموند ٢١ – ٢٢ حزيران ١٩٧٠) .

مسقط وعمان

في تاريخ ٦٨/٨/٤ ادلى الشيخ زايد حاكم ابو ظبي بتصريح لجريدة الانوار اللبنانية قال فيه : « في رأيي الشخصي انه بالامكان في المستقبل البحث بالقابة حلف بين الاتحاد ومسقط » .

وكان الشيخ زايد قد اجتمع بالسلطان سعيد بن تيمور في ٦٨/٤/٢٢ اي بعد توقيع اتفاقية الاتحاد في دبي وجاء في الاخبار ان سلطنة مسقط وعمان وقعت مع ابو ظبي « اتفاقية تعاونية فيما بينهما تنص على توحيد العملة والمواصلات وتقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية » .

ولكي نتبين ابعاد هذه المناورات والاتفاقات وخاصة فيما يتعلق بالجزء الجنوبي من الخليج العربي (أي ابو ظبي وعمان) ، نبحث في المحرك الدائم للاحداث في الخليج ، الا وهو البترول .

فمن المعروف ان انتاج ابو ظبي من البترول يتزايد مع مرور كل شهر ، وان انتاجها لعام ١٩٦٧ بلغ ١٨ مليون طن ، وقد بلغ الانتاج ٢٩ مليون طن في سنة ١٩٦٩ .

لكن ما هو غير معروف لدى الكثير من الناس هو أن بترول عمان مقرر له ان لا يقل عن بترول ابو ظبي ، واذا استعرضنا تقرير « شركة تنمية النفط في عمان » يتأكد ما ذهب اليه ، فمالكو هذه الشركة هم :

- ٨٥٪ شركة شل الانكلو هولندية
- ١٠٪ شركة البترول الفرنسية
- ٥٪ شركة البترول البرتغالية .

ولقد ثبت للشركة وجود النفط في عمان بكميات تجارية في ٥ شباط سنة ١٩٦٤ – وبدا التصدير في اول آب ١٩٦٧ بمعدل ١٤٠ الف برميل يوميا ، او ٧ ملايين طن في السنة ، وقد ارتفع انتاج عمان الى ١٦ مليون طن في عام ١٩٦٩ . وبالمقارنة مع انتاج ابو ظبي نكون محقين في ان عمان لن تقل اهمية عن ابو ظبي .

لكن تقرير شركة نفط عمان يتضمن وقائع اخرى فيما يتعلق بالنهب الفظيع لخيرات الخليج: في الوقت الذي تدعي فيه الشركة انها تنفق ما يزيد عن ٢٥ مليون جنيه استرليني لتامين المنشآت الضرورية لتصدير البترول في سبع المالح وفهود وامكن اخرى . فان جميع موظفي الشركة بلغ عددهم ٩٧٥ مستخدما يقسمهم التقرير بالشكل التالي :

١ – الموظفون الكبار ١٨٠
٢ – الموظفون المتوسطون ٢٥٠
٣ – ذوي الحرف الاكفاء ١٧٥
٤ – العمال غير الماهرين ٣٧٠
المجموع ٩٧٥

وطبقا لهذا التصنيف فمن المؤكد ان عدد ابناء البلاد الذين لم يجرؤ التقرير على تحديده لا يزيد عن ٤٠٠ مستخدم في اي حال من الاحوال .

وطبعا هذا راجع للاعتماد على الاجهزة الاوتوماتيكية التي يفتخر بها تقرير الشركة ، ويذكر التقرير ان البترول يضخ عبر خطوط انابيب طول الخط الرئيسي منها ٢٧٦ كلم . وقامت بعد هذه الخطوط شركة «لوياس برادرز» البريطانية التي يقول التقرير انها لم تشغل في ذروة نشاطها اكثر من ١١٥٠ مستخدما منهم ٧٠٠ عماني فقط !

ولقد انتهت من عد الانابيب في فترة ٦ اشهر .

ويقول التقرير ان ميناء « الفحل » قد تم تسجيله كمرفأ لناقلات النفط منفصل وخصوصي واقع تحت اشراف « شرة تنمية نفط عمان » ، ولم يشر التقرير الى انشاء اي نوع من عمليات التكرير والتصفية ، بل انه يثبت ان كل عمليات النفط في عمان هي متعلقة بالنفط الخام فقط .

حتى ان هناك اشارة في التقرير تقول ان « شركة شل للتسويق » هي التي تزود السفن بالوقود (!)

ان اتفاق حاكم ابو ظبي مع سلطان مسقط وعمان هو احدى حلقات مؤامرة بناء البديل السياسي للوجود الاستعماري المباشر ، اي اتحاد امارات الخليج . وبدرك المخططون لانشاء الاتحاد ان اي كيان سياسي نيو – كولونيالي يستبعد عمان انما يبقى ناقصا وضعيفا . وذلك لثلاثة اسباب جوهرية :

١ – الكثافة السكانية النسبية في عمان (٧٥٠ الف نسمة مقابل ٢٥٠ الف في البحرين وقطر وامارات ساحل عمان مجتمعة) .

٢ – دخول عمان عالم البترول بشكل سريع وواسع .

٣ – موقع عمان الجغرافي المتحكم بمدخل الخليج والمحيط بقية امارات الساحل العماني.

ولعل سببا آخر لا بد من ذكره، وهو السيطرة الكاملة التي يملكها الاستعمار البريطاني في عمان حيث جميع السلطات العسكرية وغير العسكرية في أيدي الضباط الانكليز بشكل مباشر . ورغم نفي الحكومة البريطانية لهذه الحقائق وتذرعها بان « سلطنة مسقط وعمان دولة مستقلة وذات سيادة وليس لبريطانيا أي اتفاقية دفاع معها » فان الوقائع تقول عكس ذلك .

ففي تموز من عام ١٩٥٨ وبواسطة رسائل متبادلة وافقت الحكومة البريطانية (!) على المساعدة في تقوية قوات السلطان المسلحة باعارته ضباط من الجيش ومن القوات الجوية الملكية لتدريب قوات السلطان ولانشاء قوات جوية . وبالمقابل حصلت بريطانيا على استعمال المطارات في سلالة عاصمة ظفار ، ولا جزيرة المصيرة التي اخذت بريطانيا على عاتقها الاحتفاظ بها » . وقد استمر هذا الترتيب رغم الانسحاب من عدن في عام ١٩٦٧ ورغم رفض الحكومة البريطانية المعلنة بالانسحاب من الخليج العربي في العام القادم . وتعتبر القاعدة البريطانية اليوم مطار المصيرة هام كموقع للتزويد الجوي البريطاني . وهي لم تعد بحاجة للسيطرة على مطار سلالة لملاحها الجوي الذي تستعمله الطائرات الاعلامية في دفاع ايران والسعودية والكويت اليوم قوات السلطان الجوية ، وتقوم الحكومة البريطانية بصيانته كجزء من ثمن المصيرة (!)

وفي الوقت ذاته ، فان قوات السلطان المسلحة التي تحاول قمع ثورة ظفار هي بقيادة قائد بريطاني . كما أن الضباط وقادة الكتائب في الجيش هم عسكريون بريطانيون يعملون على اساس الاعارة من القوات المسلحة البريطانية وعددهم حوالي ٣٠ ضابطا .

ايضا فان مساعدي قادة الكتائب والفصائل الاداريين هم ضباط سابقون في الجيش البريطاني ويعملون مع قوات السلطان على اساس التعاقد . كما أن الضباط ذوي المرتبة الادنى منهم يشكل رئيسي من العسكريين الباكستانيين . اما الطيارون الذين يقودون طائرات قوات السلطان الجوية المسلحة (وهي من نوع بالـ – ١٦٧ –) في العمليات العسكرية ضد ثوار ظفار ، فهم ايضا من ضباط السلاح الجوي البريطاني ويعملون على اساس الاعارة .

وقد كتبت مجلة « الايكونومست » تقول ان الخط الفاصل بين الدعم المباشر للسلطان وبين المساعدة في حقل الدفاع الذي هو كل ما تمنحه به الحكومة البريطانية هو خط رفيع جدا .

وقد ذكرت صحيفة « الصنداي تايمز » البريطانية مؤخرا في رسالة من مراسلها « ديفيد هولدن » ان سلطنة مسقط وعمان وافقت على النصيحة البريطانية بزيادة حجم جيش السلطنة بكتيبة أو كتيبتين وزيادة رواتب هذا الجيش مع ضباطه وقادته البريطانيين لكي يستطيع ان يواجه الحركة الثورية المتنامية وقد ذكر المراسل ان هذه التوصية جاءت من الكولونيل هيو الدمان الذي كان قائدا لقوات السلطنة المسلحة في اوائل الستينات والذي عاد مؤخرا الى مسقط ليشغل منصب وزير دفاع السلطنة ، بعد ان انتقل الى لائحة التقاعد في الجيش البريطاني (!)

وهناك ظاهرة جديدة تضفي اهمية كبيرة على سير المستعمرين الانكلو اميركان في التعاون فيما بينهم بما يخص الخليج العربي . وتلك الظاهرة هي بروز ضباط اميركان في سلطنة مسقط ، ويقال أن اتفاقية وقعت مع سلطنات مسقط لاستقدام بعثة عسكرية اميركية هناك . ويبدو ان هذه العملية تتخذ كما ذكرنا فيما قبل طابع « التبادل » في حفظ المواقع الاستعمارية بين الاميركان والانكليز ، بان تقوم بريطانيا بمهمة القوة الضاربة في بحر الابيض المتوسط وفي وسط اوروبا ، كتنفيذ لدورها في حلف شمال الاطلسي ، وهذا طبقا للكتاب الابيض ذاته الذي اعلنت بريطانيا بموجبه الانسحاب العسكري من شرقي السويس .

دور الدول المجاورة

اشار جورج طومسون وزير بريطانيا للشؤون الخارجية في ١٩٦٧/١/١٩ الى ما تنوي حكومته عمله تجاه الخليج العربي فقال : « ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط بين هذه الامارات بعضها البعض ، وانما بينها وبين جاراتها الاكبر منها » وقال انه « باقل في ان يؤدي ذلك التعاون في النهاية لايجاد نظام بديل للامن » .

فالبديل هو أن بريطانيا تنسق عملياتها شرقي السويس مع اميركا . واميركا اوضحت ان البديل هو اقامة تكتلات اقليمية لامن المنطقة تضم « الدول التي تهتم بتولي مسؤولية الفراد الامن الاقليمي لمنطقة الخليج » .

وفي يناير ١٩٦٨ قام روبرتس وزير الدولة البريطاني بزيارة امارات الخليج والكويت وايران والسعودية واكد المسؤولون البريطانيون والمصادر الاعلامية في بريطانيا ان روبرتس قدم « اقتراحا رسما الى اشتراك ايران والسعودية والكويت وامارات الخليج في دفاع مشترك » . وسبق له ان قام بزيارة مماثلة في نوفمبر ١٩٦٧ .

وفي الخاص من آذار كتبت « الديلي تلغراف » اللندنية مقالا عن الشرق الاوسط حثت السعودية وايران على تسوية خلافاتهما وقالت « انه لم يبق من الوقت سوى القليل لتشكيل نظام امن ودفاع في الخليج العربي قبل حدوث فراغ عسكري في المنطقة » .

ولا ننسى زيارة الملك فيصل لبريطانيا في ١٩٦٧/٥/٨ والمباحثات التي جرت بينه وبين ويلسون ، وكان موضوع الخليج العربي احد الموضوعات الرئيسية في تلك المباحثات ، وعلقت وكالة الانباء الفرنسية حينذاك نقلا عن الاوساط الرسمية فقالت « ان زيارة الملك فيصل الى بريطانيا تهدف الى توطيد الوفاق ووحدة المصالح بين بريطانيا والسعودية وانها ستسمح للبلدين بتنسيق سياستهما ازاء الجنوب واليمن والخليج العربي » .

وفي ٧ آذار ١٩٦٨ وصل الى طهران بوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الاميركية في زيارة استغرقت يومين والقى كلمة عقب وصوله اكد فيها ما سبق ان اعلنه في الشهر الماضي عن مشروع يضم خمس دول في منطقة الخليج العربي اي « بالتاكيد على ضرورة قيام تكتلات اقليمية في المنطقة » وان هناك « دولا تهتم بتولي مسؤولية الفراد الامن الاقليمي لمنطقة الخليج ومن بينها ايران وتركيا وباكستان والسعودية والكويت » .

ورغم ان جميع هذه الدول ما عدا ايران قد نفت اشتراكها في اي حلف اقليمي الا ان هذا لا يعني مطلقا أن الاستعمار الانكلو اميركي قد عدل عن الاستمرار في تنفيذ خططه لملء ما يسمى بالفراغ

كيف نفسر هذا النشاط المحموم ؟

على ضوء مصالح اميركا وانكلترا الاقتصادية في المنطقة وتغير سياستها القديمة التي كانت تتمثل بالوجود العسكري المباشر – وبالنسبة للمصالح الاقتصادية في الخليج راينا ان الشركات الاميركية والانكليزية تتقاسم معظم الامتيازات النفطية في الخليج فيما يختص بعلاقاتها مع البحرين ، فبعد انقطاع دام ١٥٠ عاما بدات حملة زيارات بين البحرين وايران – فقام الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة رئيس وزراء البحرين بزيارة طهران على راس بعثة رسمية وكانت هذه الزيارة البحرانية ردا على زيارة بعثة الصداقة الايرانية الى البحرين برئاسة وكيل وزارة الخارجية الايرانية في شهر ايار الماضي بعد اعلان استقلال البحرين .

فقد رات ايران وواشنطن ولندن ان الوقت قد حان لاقامة علاقات حسنة وثيقة بين ايران والبحرين ، تكون خطوة اساسية في الدور الايراني في الخليج بعد « الانسحاب » البريطاني في عام ١٩٧١ . ويرى شاه ايران ان الخط الرسمي لايران في هذه المرحلة التي تسبق « الانسحاب » البريطاني الموعود ، يجب ان يكون خط « اعادة العلاقات الطبيعية » مع البحرين وبقية مشيخات الخليج ، والسعي لخلق صورة ايران « الاخ الكبير الودود » .

ماذا وراء هذه الصداقة وهذا التقرب ؟

وتاكيدا على ذلك تقول جريدة « التايمز » اللندنية في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/٤/٢٦ في تعليق لها على محادثات الحلف المركزي (السنتو) التي جرت في لندن في نفس الشهر : « ان محادثات السنتو قد شددت على الحاجة لحل سريع للخلافات بين الامارات العربية في الخليج، وللاتفاق مع ايران على ترتيبات لحماية حرية المرور الى الثورة البترولية بالمنطقة » (نذكر هنا ان السنتو او الحلف المركزي يضم بريطانيا وايران وتركيا وباكستان ، وتدعمه اميركا اقتصاديا وعسكريا) .

وتأتي الاخبار من طهران « بان ايران تستعد للعب دور مهم في موعد اقصاه نهاية ١٩٧١ » – وتقول ايران انها تعتزم تدعيم قواتها في الخليج لحماية ما تدعي انه « حقوقها ومصالحها في المنطقة » .

لنتوقف الان عند تطور سياسة الامبراطورية الايرانية في الخليج العربي لانها تشكل الطرف الاساسي في دعم الامبريالية الانكلو اميركية ونشاركها في مطامعها في الخليج العربي .

سياسة ايران في الخليج العربي

كانت ايران منذ القدم تطالب بالبحرين في الخليج العربي فتدعي انه في فترة من التاريخ جاء الى حكم البحرين والر ايراني ، وهذه الدعوى رافقت الاستعمار المباشر الذي كانت تمارسه بريطانيا على الخليج العربي . وعندما بدات تتغير السياسة البريطانية وبدخول اميركا في الخليج بدا الموقف الايراني يتغير واخذت تتخلى عن مطامعها الجغرافية . فقبلت في هذا العام باجراء استفتاء في البحرين حول «ايرانية» او « عروبة » البحرين (هناك جالية كبيرة من العمال الايرانيين في البحرين والخليج) . وقبلت بالنتائج التي اثبتت « عروبة » البحرين .

كيف نفسر هذا « التراجع » ؟

ان الهدف البعيد للاستيلاء الايراني على البحرين هو السيطرة على الخليج العربي ، لكن في هذا المجال يوجد مزاحمون اذ ان القطاعي السعودية يطمعون ايضا في لعب الدور الاساسي في منطقة الخليج ، وقد ظهرت في الاونة الاخيرة عدة « صعوبات » بينهم وبين طهران .

وتنقل لنا جريدة « النهار » البيروتية بان « مصادر موثوقة ذكرت بان الولايات المتحدة تعهدت بان تحافظ على الاوضاع الراهنة في الخليج والا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج » . واضافت المصادر ان الولايات المتحدة ابلغت ايران والدول العربية المهتمة بشؤون الخليج بان اي نزاع سيقوم بين الطرفين سيمكن النفوذ الشيوعي من التغلغل الى المنطقة ، وتحويلها الى منطقة اضطرابات » (١٩٦٨) .

لكن يبدو ان المحادثات التي دارت في الخريف الماضي (١٩٧٠) في نيويورك بين شاه ايران والامير فهد بحضور الرئيس نيكسون ، قد ادت الى تقويض هذه الخلافات على اساس تقسيم مناطق النفوذ في الخليج والتحالف ضد « العدو المشترك » المتمثل بحركات التحرر الوطني .

وبدا يظهر التغير في السياسة الايرانية في الخليج فيما يختص بعلاقاتها مع البحرين ، فبعد انقطاع دام ١٥٠ عاما بدات حملة زيارات بين البحرين وايران – فقام الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة رئيس وزراء البحرين بزيارة طهران على راس بعثة رسمية وكانت هذه الزيارة البحرانية ردا على زيارة بعثة الصداقة الايرانية الى البحرين برئاسة وكيل وزارة الخارجية الايرانية في شهر ايار الماضي بعد اعلان استقلال البحرين .

فقد رات ايران وواشنطن ولندن ان الوقت قد حان لاقامة علاقات حسنة وثيقة بين ايران والبحرين ، تكون خطوة اساسية في الدور الايراني في الخليج بعد « الانسحاب » البريطاني في عام ١٩٧١ . ويرى شاه ايران ان الخط الرسمي لايران في هذه المرحلة التي تسبق « الانسحاب » البريطاني الموعود ، يجب ان يكون خط « اعادة العلاقات الطبيعية » مع البحرين وبقية مشيخات الخليج ، والسعي لخلق صورة ايران « الاخ الكبير الودود » .

ماذا وراء هذه الصداقة وهذا التقرب ؟

ان تطور التصنيع الايراني ادى لفوط من اجل زيادة صادرات السلع الاستهلاكية وغيرها لمشيخات الخليج التي تعتبرها ايران بصورة متزايدة كاسواق طبيعية لها .

والجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية بين ايران والولايات المتحدة وثيقة جدا . فالاستثمارات الاميركية الخاصة في الصناعة الايرانية تعطي بارتفاع واستيراد السلع غير الاستهلاكية من الولايات المتحدة يزداد مع نمو الصناعة ، وهناك اقتراحات تاسيس « كونسورتيوم » (تجمع) للتنمية الصناعية الاميركية الايرانية لتوسيع الصناعة الكبرى (جاءت هذه المعلومات في التقرير السري للايكونومست « ايران » كانون الاول ١٩٧٠) .

وتشارك اسرائيل في هذا الحلف الاقتصادي اذ تقدم خدماتها والسلع الاستهلاكية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٦٩ (ولا يتجاوز الاستيراد الاسرائيلي مليون دولار فقط في العام) . والخدمات الاسرائيلية متنوعة : اخصائيين من رجال الاعمال ، تخطيط شبكة لتوزيع الموارد المائية ، بناء السد العالي على نهر الفار ، سد « الداري الكبير » .

ولنظرية هذا النمو الصناعي في ايران لا بد من الاستيلاء على اسواق قريبة قادرة على الاستهلاك . فلا السوق الاسرائيلي ولا السوق الاميركية بحاجة الى السلع الايرانية . اما الخليج العربي فيبدو السوق المثالية : لا صناعة محلية فيه وهنا قدرة ضخمة للاستهلاك متأتية من ايرادات النفط .

ففي ايار الماضي بعد ان زارت بعثة الصداقة الايرانية البحرين ، تلتها بعد اسبوع بعثة تقصي حقائق من مصرف « ميللي » وهو اكبر مصرف تجاري ايراني ، يخطط لاقامة فرع له في البحرين . وتتابعت الزيارات الايرانية بشكل سريع فقامت بعثة من الخطوط الجوية الايرانية بزيارة البحرين ، واعلن انه سيفتتح في وقت قريب ، خط جوي بين طهران والبحرين ، تلتها زيارات بعثة من بنك الصادرات الايراني ، وبعثة من وزارة البرق والبريد والهاتف . ولا بد ان سياسة ايران في البحرين يمكن ان تعتبر السياسة التي ستطبقها ايران في كل مشيخات الخليج .

ولم يكن خروجا عن هذا الخط اعلان طهران مرة اخرى بعد استقلال البحرين ، بانها لن تتخلى ابدا عن المطالبة بجزر ابو موسى ، وتنب وابو نصير ذات الموقع الاستراتيجي في مدخل الخليج (قرب مسقط وعمان) .

فطهران ترى ان المكاسب البعيدة المدى التي تسعى لان تحصل عليها في تلك اللحظة تعتمد على قدرة ايران في السير الحذر على الحبل المشدود بين سياسة الكرم والصداقة ، وبين استخدام سياسة الهراوة بيراعة (مطالبتها بالجزر الصغيرة الثلاث الاستراتيجية) . لكن ايران تتبع حاليا سياسة ضغط للاحداث في الخليج ، وتتجنب كشف اوراقها في وقت مبكر، قبل ان يتم « الانسحاب » البريطاني في العام القادم .

ومهما يكن الامر فان هذه الاطماع الايرانية كبيرة التكليف وتتطلب نموا هاما في قدرات القوات المسلحة الايرانية ، ومنذ عام ١٩٦٥ بلغ مجموع مشتريات ايران من الاسلحة حوالي ٨٠٠ مليون دولار ، ومنذ ست سنوات دخلت ايران في برنامج المساعدات العسكرية الامريكية، وبدات الاسلحة الامريكية الحديثة تتدفق على ايران لدرجة أن ايران كانت احدى اوائل الدول، بعد الجيش الاميركي ، التي تتسلم احدث الاسلحة الامريكية ، فقد وصلت قاذفة الفانتوم الى ايران عام ١٩٦٦ وكذلك المدمرة م.م ٦٠ المتوسطة الحجم والنائلات س – ١٣٠ « هرقل » المستعملة في فيتنام .

وبعد خمس سنوات من التحضير والتدريب والتحديث ، بلغ الجيش الايراني من الحجم والقوة لكي يكون على مستوى اطماع الامبراطورية ولكي يقوم على احسن وجه بالدور الذي اعده له الاستعمار في الخليج وشط العرب والمحيط الهندي

وبلغ عدد جنود الجيش الايراني ٢٠٠٫٠٠٠ . ومن هذا العدد ، هناك ١٦٤٠٠٠ في الجيش البري موزعون على فرقة مدرعة و ٧ فرق مشاة ولواء مدرع مستقل ، والقوات البرية مجهزة بعدد هام من دبابات م – ٤٧ « باتون » ودبابات م – ٦٠ الحديثة والمتوسطة الحجم وفي الفترة الاخيرة تم بناء كتيبة من اوروطة الصواريخ من الارض الى الجو طراز « هوك » .

وبلغ مجموع قوات الاسطول ٦٠٠٠ جندي موزعين على ٤ كاسحات الغام ساحلية وكاسحتي الغام للعمل قرب الشواطىء و ٢٤ سفينة دورية (٦٠٠ طن) ومدمرة حراسة و ٤ فرقاطات دورية، ومن المنتظر ان يستلم الاسطول الايراني خلال هذا العام ٤ فرقاطات دورية امريكية الصنع ومدمرة واحدة بريطانية الصنع، ويطمح الاسطول الايراني ان يصبح القوة المهيمنة في الخليج والمحيط الهادي بعد جلاء الاسطول البريطاني عام ١٩٧١ .

وتعلق السلطة الرجعية في ايران اهمية كبرى على بناء سلاح طيران متفوق يمكن له القيام بمهمات مختلفة ، داخل الاراضي الايرانية الشاسعة ضد اي تمرد وخارج الاراضي الايرانية ضد الاعداء المتمثلين بحركات التحرر والحكومات الوطنية في الاقطار العربية .

ويملك سلاح الطيران الايراني حاليا ٣٢ مقاتلة قاذفة من نوع « فانتوم » و ٩٠ مقاتلة من نوع « نورثب » ف – ٥ و ٤٥ مقاتلة معترضة من نوع « سابر » ف – ٨٦ ، و ١٥ طائرة نقل س – ٤٧ و ٨ طائرات نقل س – ١٣٠ « هرقل » .

ومن الملاحظ ، ان الجيش الايراني ينتظر خلال العامين القادمين استلام حوالى ٢٠٠ طائرة هليكوبتر ايطالية واميركية وفرنسية . وهذا العدد الضخم من طائرات الهليكوبتر ، يفسره فقط تخوف الحكم الايراني من ظهور حركات تحررية مسلحة، داخل الاراضي الايرانية وضرورة اعداد الجيش منذ الان ، على اساليب مكافحة حرب العصابات (وكنا قد ذكرنا بوجود عدة « خبراء » اسرائيليين لدى الجيش الايراني) . ويخشى الحكم خاصة من توسع نطاق نشاطات جبهة تحرير الاهواز العربية في جنوب غرب البلاد .

وطبعا تكون تكاليف بناء جيش من هذا الحجم مرتفعة جدا ، ومنذ شهرين طلبت الحكومة من المجلس الموافقة على مشروع مشتروات عسكرية بمبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، وبهدف خاصة الى تجهيز القوات المسلحة بصواريخ ارض – جو وبحر – ارض وباسراب جديدة من القاذفات وبشبكات رادار . وفي نفس الوقت كان العجز في ميزانية الدولة يبلغ ٥٠٠ مليون دولار . ومن اجل سد هذا العجز ، يتوجه الشاه اكثر فاكثر نحو الولايات المتحدة ، ففي شهر تشرين الاول الماضي ، اجتمع بالرئيس نيكسون الذي اعطى موافقته على ان تستورد الولايات المتحدة نفطا خاما من ايران في اطار كمية محددة تطالب بها ايران . وسترفع نسبة الواردات الى استهلاك في الولايات المتحدة من ١٢٤٢٪ الى ١٢٤٥٪ وتكون حصة ايران ٥٫٤٥٪ من المجموع .

وهذه الحصة سوف تسمح لايران بان تبيع الولايات المتحدة ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من النفط الخام خلال عامين ، ومن جهة اخرى فقد منح « البنك الدولي » (الذي يسيطر عليه الاميركيون) قروضا الى ايران تبلغ قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لتنفيذ الخطة الخمسية .

ولا شك ان اسرائيل التي تدعم خطط ايران في الخليج ، تقيم معها علاقات عسكرية اشد وثقا من العلاقات الدبلوماسية .

وفي هذا النطاق تجري تدريبات مشتركة للاسرائيليين والايرانيين على استعمال المعدات الحربية الاميركية ويجري تبادل الخبرة بين طياري الفانتوم الايرانيين والاسرائيليين .

وعلى ضوء ذلك كله تستعد ايران لعام ١٩٧١ : ان ٣٠ بالمئة من موازنة الدولة ، (حوالى الف و ٥٠٠ مليون دولار) تعطى للقوات المسلحة . وهناك مخصصات لشراء العتاد العسكري ، تبلغ حاليا اكثر من الف مليون دولار .

وفي أول تموز ١٩٧٠ ، عقدت وزارة الحرب الايرانية اتفاقية مع « مؤسسة الصناعات الجوية البريطانية » لتركيب شبكة دفاع جوي وقواعد صواريخ « رابير » ارض – جو وسوف يكلف المشروع ٤٧ مليون جنيه .

وتعمل ايران وتخطط على اساس ان القوة العسكرية هي في النهاية التي ستقرر ، وسترد على الذين « ينكرون على ايران حقها في الخليج » .